الإغداقات التنموية هل تحول دون المطالبات السياسية؟!

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

ثمة ملحظ في التاريخ السياسي العربي الحديث أجده جديراً بالتوقف والتأمل، وهو أن تحسن سعر القطن المصري بعد الحرب العالمية الأولى (1914– 1918) قد أدى إلى ما يشبه الرخاء الاقتصادي في مصر سواء بالنسبة لمالكي مزارع القطن، أو لعموم الفلاحين القائمين بزراعته، وأن هذا الرخاء قد أدى إلى "بحبوحة" هيأت المناخ للثورة الوطنية عام 1919 التي كانت حدثاً سياسياً تحولياً بمصر وجوارها العربي، وهذا يعني أن "الثورات" لا تحدث دائماً كما هو شائع لأسباب الضنك الاقتصادي الذي تعانيه الأغلبية، وإنما أيضاً لأسباب الرخاء الاقتصادي الذي "يحرر" الناس من قيود الحاجة فيدفعها إلى التفكير في الثورة! أي في حقوقها السياسية إذا مُنعت عنها.

وفي حالة أخرى، صحيح أن شاه إيران الذي أطاحت به الثورة عام 1979 قد ترك الريف الإيراني في عوز وفقر وضنك، وكانت بطانته الفاسدة والمرتشية تغشه وتخدعه بشأن أوضاع ذلك الريف البائس، إلا أن سياساته التنموية في المدن قد خلقت نخباً مدنية ميسورة الحال سيجد الدارسون أنه كان لها إسهام في الثورة ضده وتحريك "الجماهير" باتجاه معاكس، حيث كان الأفق السياسي أمامها مسدوداً، ذلك لأن التحسن الاقتصادي قد أتاح لتلك النخب فرص التعليم والتقدم في المستوى الاجتماعي، بحيث تأثرت بالأفكار من حولها في العالم، وكان الارتباط بين الثقافتين الفارسية والفرنسية من أهم عوامل انتقال الأفكار الراديكالية إلى الداخل الإيراني.

وفي العراق، كان "مجلس الإعمار" الذي أنشأه نوري السعيد أداة فعّالة لإقامة عدد من المشروعات الإنمائية، غير أن الغمامة السياسية التي حجبت رؤية النظام العراقي القائم في حينه للواقع العراقي، والهوس الذي أصابه- ضد العناصر الوطنية والتقدمية واليسارية والشيوعية- هو الذي أدى إلى نشوء فجوة هائلة وعداء مستحكم بينه وبين أغلبية العراقيين، مما أدى، في النهاية، إلى سقوطه عام 1958 في تلك السقطة الدموية التي كانت بمنزلة "الوصمة" في جبين العرب، ولا تُشرف التاريخ السياسي العربي المعاصر.

والسؤال: لو كان النظام العراقي في حينه "منفتحاً" على المعارضة السياسية ومتحاوراً معها، فهل تتطور الأمور باتجاه ما انتهت إليه.

ويمكن القول إن "دار ابن لقمان"– أعني العراق– ظلت على حالها، مع مراوحات قصيرة في المنتصف حتى السنوات الأخيرة من عهد صدام حسين، فقد كان النظام يبدو منشغلاً بالتنمية، ولكن استبداد صدام السياسي الدموي الرهيب، وعدم استعداده لسماع الحقائق حتى من أركان نظامه، تحت طائلة الإعدام، عدا أنه فاز بنسبة 100% في الانتخابات الأخيرة (!!) كان من أهم أسباب سقوطه في النهاية.

هذا لا يعني أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بالديمقراطية الانتخابية، ففي كوريا الجنوبية والصين، نرى أن تنمية مهمة تحققت وتتحقق دون أن تكون ثمة ديمقراطية سياسية بالمعنى الكلاسيكي. غير أن التنمية لا يمكن أن تحول دون تصاعد المطالبات السياسية، كلما تزايدت امتيازاتها، كما نجد بالذات في البلدين الآسيويين المذكورين، وقد استجابت كوريا الجنوبية بالفعل، بعد عدة انقلابات عسكرية واضطرابات سياسية، للمطلب الديمقراطي، وفي تقديرنا أن الصين ستلحق بذلك، وإن يكن ليس بالسهولة التي يتوقعها الكثيرون.

لم يعد الاستبداد السياسي السلطوي مقبولاً في عالمنا المعاصر، وفي بلادنا الخليجية والعربية، نحتاج أولاً إلى تجهيز بُنية تنموية تحتية واستكمال متطلباتها ليقوم على أساسها انفراج يناسب ظروف البلد المعني من خلال إيجاد طبقة متوسطة مهيأة للإصلاح السياسي، وليس عيباً أن نعلن ما ينقصنا، وليس ضرورياً أن نتظاهر بأن كل شيء على ما يرام وليس في الإمكان أبدع مما كان.

ولقد قدر العالم عالياً قيام الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية أمام عدسات الإعلام بزيارة أحياء الفقر في العاصمة السعودية، وتفقده أحوالها، وإصدار أمره بإقامة مشاريع الإسكان الضرورية لها، فذلك لا يعيب أي نظام، بل يشرفه، وذلك هو المدخل الصحيح للاتجاه نحو الأفضل.

إذا صح ذلك، من حيث المبدأ العام، فإن إغداق الامتيازات والفوائض النفطية على المجتمعات ذات الدخول المرتفعة والأعداد الضئيلة من السكان لن يؤدي إلى صرفها عن المطالبة بحقوقها السياسية، وإن تعمد "تأجيل" هذه الاستحقاقات التي يمكن أن يُعلن عنها دستورياً (مع وقف التنفيذ!) يمكن أن تؤدي إلى التهدئة لبعض الوقت لكنها لن تكون مجدية كل الوقت... فكلما تحسن المستوى الاقتصادي للناس وتمتعوا بمعيشة أفضل، فكروا في حقوقهم السياسية وما يتحقق في عالم اليوم لأمثالهم في المجتمعات الأخرى من إصلاحات دستورية وسياسية متقدمة.

لذلك فإن أي خطة تنموية لابد أن تتماشى معها وتوازيها خطة للإصلاح السياسي، ولا يكفي التوقف عند بذل جهود الإنماء الاجتماعي والاقتصادي، فهذه الجهود، على أهميتها، يمكن أن تضيع هباءً إذا لم ترافقها وتسير معها جنباً إلى جنب خطة سياسية تستوعب الذين استفادوا من التنمية، و"تحرروا"– واقعاً وفكراً – من أعباء الضغوط المعيشية.

ولقد جاء المشروع الإصلاحي لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، كإصلاح سياسي، في لحظته التاريخية المناسبة بعد أن خطت بلاده خطوات واسعة في التنمية الاقتصادية، غير أن السياسة والاقتصاد يجب أن يسيرا يداً بيد، لذلك فقد جاءت من جديد رؤية البحرين الاقتصادية لعام 2030، ترجمة لابد منها لبناء اقتصادي تنموي متين ومستدام.

* مفكر من البحرين

لا يتواضع إلا كبير ولا يتكبر إلا حقير!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

لا أكاد أصدق أحيانا ذلك الكم من التواضع الذي لمسته مرات عديدة من أناس بالغي الثراء ولهم من المكانة المجتمعية ما لهم، ولا أكاد أستوعب في المقابل، ذلك الكم الفاحش من الغطرسة والتعالي الذي أراه وقد انعكس على تصرفات وأسلوب البعض من محدثي النعمة.

دخولي إلى عالم الكتابة الصحفية، ودائرة الإعلام، وكذلك إلى معترك النشاط السياسي، مكنني من الالتقاء بالكثير من الناس على مختلف المستويات، والاحتكاك بمعادنهم والتعرف عليهم عن كثب حين اقتربت منهم في مواقف كشفت لي بعدهم الإنساني، الخالي من تلك الطبقة المصطنعة، التي عادة ما يحيط بها الإنسان نفسه، شعورياً أو لا شعورياً، عند الظهور في وسائل الإعلام!

كثير جداً ما يستحق الحديث عنه على هذا الصعيد، والذي من كثرته قد يستحق كتاباً، لا مقالاً واحد، إلا أن الشيء الذي لطالما لامس نفسي أكثر من غيره هو ملاحظتي أن التواضع وعدم التعالي على الآخرين، يكاد يكون سمة لازمة لمن هم من أهل المال والخير والمقام المجتمعي العالي، ممن ورثوه أباً عن جد، في حين أن التكبر والتعالي والتغطرس، تكاد تلازم محدثي النعمة!

بالطبع، لكل قاعدة شواذ كما يقال، ولذلك فهناك من هم ليسوا ممن وصفت من الفئتين، أعني من أهل الخير والمقام ممن ورثوه أباً عن جد، وكذلك من محدثي النعمة، ولكن هذا الشذوذ هو نفسه الذي يثبت القاعدة، حيث إنه يكشف الصورة السائدة، ولا أشك أنه يوجد تفسير سوسيولوجي / سيكلوجي للمسألة، ولكنني أظن وبشكل مبسط، أن من عاش طوال حياته في ظل الخير والنعمة والاستقرار في هذا الجانب، لم يرتبط في وجدانه أن قيمته كفرد في مجتمعه رهينة بهذا، وأن لمجرد امتلاكه لهذا الثراء ولهذا المقام أو الاسم، صار من حقه التعالي والتكبر على الناس، بل هو يتصرف على سجيته، في حين أن محدث النعمة والجديد على عالم الثروة، وبعدما تجري النعمة في يده في لحظة من الزمن، وتنتقل حالته المادية من مستوى إلى آخر، تظل هذه المفارقة الطبقية غائرة متجذرة في نفسه، فيظل يصارعها وتصارعه، ولا يجد وسيلة للتغلب عليها إلا بارتداء ثوب التعالي والتكبر والطاووسية، ليظهر ذلك بشكل فاحش مبتذل على تصرفاته مع الناس من حوله.

لا أكاد أصدق أحيانا ذلك الكم من التواضع الذي لمسته مرات عديدة من أناس بالغي الثراء ولهم من المكانة المجتمعية ما لهم، وهم من لن أذكر اسم أحد منهم حتى لا يكون في الأمر شبهة تزلف، وحتى لا يكون هناك أيضا أي قدر من حرج عليهم، ولا أكاد أستوعب في المقابل، ذلك الكم الفاحش من الغطرسة والتعالي الذي أراه وقد انعكس على تصرفات وأسلوب البعض من محدثي النعمة ممن أعرف، لمجرد أن الله قد أنعم عليهم ببعض المال، لحكمة هو أعلم بها!

لكن، وهذا من السنن الجارية بين الناس، فلا شيء يجعلك تجل الإنسان وتحترمه مثل كرم أخلاقه، وعلى رأس الأخلاق: التواضع والسماحة واللين، ولا شيء يجعلك تحتقره، بل تكرهه، مثل تكبره وصلفه وثقل نفسه على عباد الله، وفي هذا قال الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الترمذي: "يحشر الجبارون والمتكبرون يوم القيامة في صور الذر يطؤهم الناس بأرجلهم"!

نسأل الله السلامة.

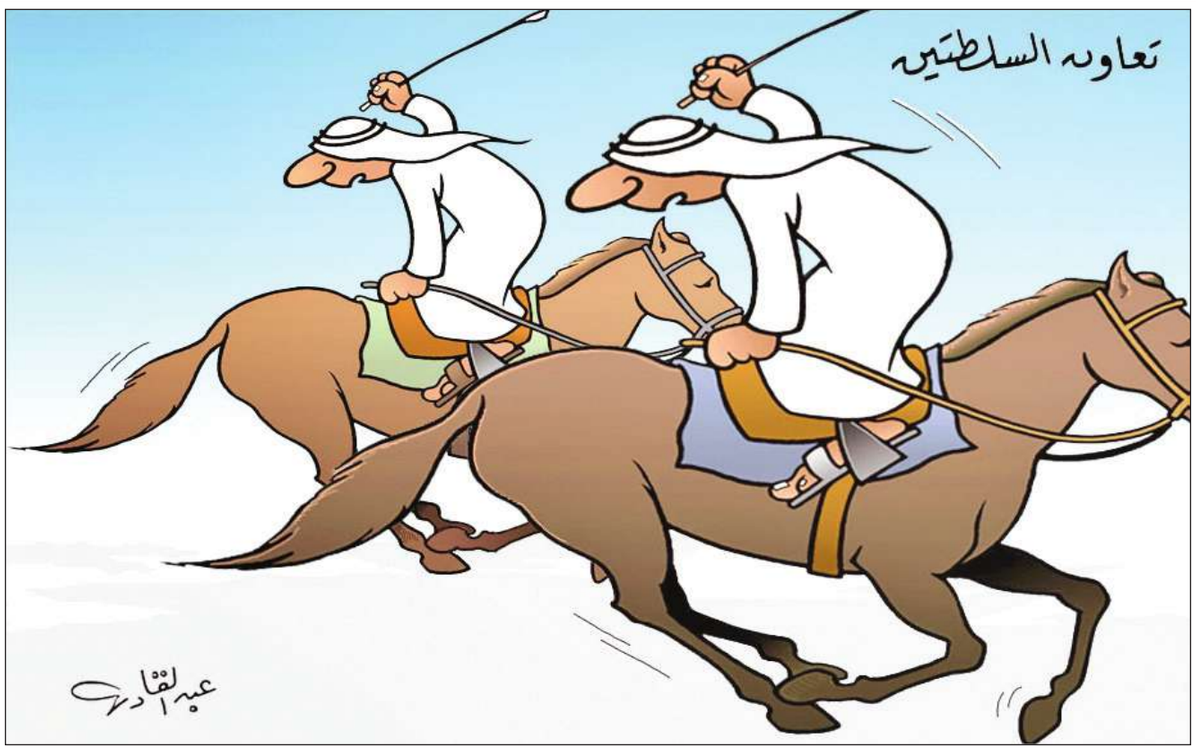

غلوكو أربكس*

PROJECT SYNDICATE

سيدة البرازيل الجديدة

لقد قطعت البرازيل شوطاً بعيداً، ولكن لكي تتمكن من منافسة الصين والهند وكوريا الجنوبية وروسيا وغيرها من البلدان الناشئة، فإن هيمنة المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة لابد أن تنتهي لكي تفسح الطريق لصعود اقتصاد قائم على شركات أكثر نشاطاً وقدرة على الإبداع والابتكار.

في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة شهدت البرازيل تغيرات كبيرة، فقد نجحت في وضع الاقتصاد على المسار الصحيح، والحد من الفقر، وتقليص فجوة التفاوت، وتعزيز الديمقراطية. أما أشباح الماضي- الاستبداد، والاضطهاد السياسي، والرقابة- فقد أصبحت ذكرى من الماضي مع اجتياز الديمقراطية في البرازيل لاختبارات بالغة الأهمية مثل محاكمة الرئيس وتولي زعيم نقابي سابق لمنصب الرئاسة.

والآن نجحت البرازيل في اجتياز اختبار آخر: اختيار امرأة على رأس السلطة التنفيذية. والواقع أن التحديات التي تواجه الرئيسة المنتخبة ديلما روسف ضخمة، ولكن المزايا التي تتمتع بها ضخمة أيضا، كما نجحت البرازيل في ترسيخ أسس استمرار النمو الاقتصادي السريع، وليس هناك ما يشير إلى إمكان حدوث تغير كبير في أهداف التضخم، أو في استقلال البنك المركزي، أو في أسعار الصرف المعومة.

وتدين روسف بفوزها للرئيس المنتهية ولايته لويز إيناسيو لولا دا سيلفا والنجاح الذي حققته إدارته، والواقع أن روسف تدرك أن التقدم الذي أحرزته البرازيل تحت زعامة لولا كانت مدعومة بالنمو الاقتصادي المستقر، والديمقراطية، والتحويلات المالية الاجتماعية الأعلى المقدمة للأسر الفقيرة عبر برامج مثل "بولسا فاميليا".

ولكن هل تستمر نفس الصيغة على نجاحها بالنسبة للبرازيل في المستقبل؟ هناك علامات تحذير تشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد، لأن الاستقرار الاقتصادي لا ينتج الدينامية والقوة الاقتصادية تلقائياً، والديمقراطية لا تعني المؤسسات القوية، ولا تصلح الحماية الاجتماعية بديلاً لسوق عمل تتسم بالكفاءة.

إن المزيد من الاستثمار يشكل ضرورة أساسية حتى يتسنى للبرازيل أن تنافس في السوق الدولية، ويحتاج اقتصاد البلاد إلى دفعة من الإبداع والابتكار، فمستويات الإنتاجية لاتزال منخفضة ولايزال دمج التكنولوجيا الجديدة مقتصراً على مجموعة محدودة من شركات النخبة، ومن دون تحول بنيوي فإن البرازيل لن تتمكن من الحفاظ على نموها لفترة طويلة.

لا شك أن تدخل الدولة في الاقتصاد ينطوي على خطر خنق النشاط الاقتصادي للشركات والمبادرات الخاصة في البرازيل، ومن ناحية أخرى، إذا لم تفعل الدولة شيئا، فقد تظل بنية الاقتصاد بلا تغيير، الأمر الذي يعني استمرار البرازيل في الاعتماد على السلع الأساسية.

ولا وجود لحلول سهلة لهذه المشكلة، وبالتالي فإن التحدي الأساسي الذي يواجه الرئيسة الجديدة يتلخص في مواصلة جهود لولا لبناء علاقة جديدة بين القطاعين العام والخاص، وهو نموذج قادر على الجمع بين الشفافية والتدابير الاستباقية التي لا تنحدر في النهاية إلى شكل من أشكال مركزية الدولة ولا تستسلم للأسواق.

إن الكيفية التي ستتولى بها روسف إدارة هذه الجهود ستشكل الدليل الأكثر وضوحاً على ما تمتلكه من قدرات قيادية، فقد أظهرت سنوات لولا الثماني في منصبه للبلدان النامية في كل مكان أن الدولة لا تستطيع القيام بكل شيء، في حين أكدت بما لا يقل عن ذلك وضوحاً حتى بالنسبة لأشد المتزمتين تزمتاً أن مصالح السوق لا تتفق دوماً مع مصالح البلاد.

لقد ساعد الوجود المتزايد للدولة في أثناء ولاية لولا البرازيل في العودة إلى الطريق الصحيح، والتحدي في الأعوام الخمسة عشر المقبلة سيتمثل في تعزيز التقدم الذي تم إحرازه، ومواصلة جهود تقليص التفاوت الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع. ولتحقيق هذه الغايات بنجاح فلابد من العودة إلى دعم جهود الإصلاح الضريبي والسياسي فضلاً عن الإصلاحات الخاصة بتشغيل العمالة، وهي الجهود التي شكلت ذات يوم جزءاً من أجندة لولا.

لقد قطعت البرازيل شوطاً بعيداً، ولكن لكي تتمكن من منافسة الصين والهند وكوريا الجنوبية وروسيا وغيرها من البلدان الناشئة، فإن هيمنة المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة لابد أن تنتهي لكي تفسح الطريق لصعود اقتصاد قائم على شركات أكثر نشاطاً وقدرة على الإبداع والابتكار، وبغير هذا فإن البلاد سيُحكَم عليها بأن تظل تشكل قوة متواضعة على هامش السوق العالمية.

ومن ناحية أخرى، فإن تلك الشرائح من البرازيليين الذين وصلوا إلى السوق حديثاً، تحتاج إلى دعم دائم من أجل تأمين المكاسب التي تحققت في مستويات معيشتها، على الرغم من حماس أفرادها إزاء تحسن أوضاعهم الاجتماعية. والواقع أن قسماً كبيراً من السكان يعتمدون في معايشهم على وظائف متدنية الإنتاجية. وهذا يعني أن تقدمهم يعتمد على التحسن الحقيقي في جودة النظام التعليمي الذي تم تصميمه للبرازيل في الماضي.

لذا فإلى جانب الركائز الثلاث لنجاح لولا- النمو الاقتصادي، وإعادة توزيع الثروة، والديمقراطية- يتطلب الأمر وجود ركيزتين أخريين: التعليم والإبداع، وذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في البرازيل وضمان نشوء المؤسسات التي تتسم بقدر أعظم من الجودة.

إن السياسة البرازيلية لم تكن دوماً محل إعجاب، ولكن اليوم بات من الواضح أن البرازيل كانت أسرع نضوجاً من أقرانها، ولا نملك الآن إلا أن نأمل أن تواصل روسف العمل على تضييق هذه الفجوة ومنح البرازيليين البلد الذي يستحقونه.

* عضو المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في البرازيل، وأستاذ علم الاجتماع في جامعة ساو باولو، وأستاذ زائر بجامعة ويسكونسن ماديسون في الولايات المتحدة.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

بيير بولر*

PROJECT SYNDICATE

العمالقة المنهكون

إن «حرب العملة» التي بدأت رحاها تدور أخيراً، والتي من المرجح أن تهيمن على المناقشات التي ستشهدها قمة مجموعة العشرين المقبلة في سيول، لابد أن تُقيَّم على خلفية المشهد الجديد للسلطة- وهو المشهد الذي تحول تحولاً كاملاً، في غضون عامين فقط، بفعل أول أزمة تضرب الاقتصاد الذي تحكمه العولمة.

لقد تسببت العواقب الاقتصادية التي ترتبت على الأزمة في دفع عدد من البلدان المتقدمة إلى حالة من الركود الحاد والكفاح في محاولة لإدراك التعافي الصحي. وفي المقابل تمكنت بلدان الأسواق الناشئة، بعد كبوة قصيرة، من إعادة تشغيل محركات النمو، والآن تبحر بكامل سرعتها إلى الأمام، وتسجل معدلات نمو مبهرة.

ولم يخل الأمر من عواقب مالية ونقدية. فرغم عدم وجود عملة مؤهلة للحلول محل الدولار حتى وقتنا هذا سواء كعملة احتياطية عالمية أو عملة تتم بها الصفقات، فإن هذه «الميزة الباهظة» طبقاً لتعبير شارل ديغول، خضعت لهجوم مستتر مموه. ففي شهر مارس من عام 2010، عملت «رابطة آسيان+3، التي تضم الصين واليابان وكوريا الجنوبية، على إنشاء صندوق احتياطي تبلغ قيمته 120 مليار دولار، في إطار ما أطلق عليه «مبادرة شيانغ ماي». وهذه المرة، خلافاً لما حدث في عام 1997، لم تُقْدِم الولايات المتحدة حتى على محاولة نسف «صندوق النقد الآسيوي» الوليد هذا.

ورغم نجاح أوروبا في التكيف في مستهل الأمر، فإنها انزلقت إلى متاعب جمة حينما وجدت نفسها في مواجهة احتمالات عجز اليونان عن سداد ديونها العامة. والواقع أن هذه «الأزمة داخل الأزمة» كشفت عن ضعف الحكم في منطقة اليورو وأعادت إلى الحياة كل الشكوك حول قدرة الاتحاد النقدي على البقاء في ظل الفجوة الضخمة بين البلدان الأعضاء في القدرة التنافسية.

كما عملت الأزمة على تكثيف المشاكل السياسية. فاليابان، التي يُقال إنها الأكثر تضرراً من الركود العالمي، تواجه الآن أزمة حوكمة، وأزمة أخلاقية ديموغرافية متزايدة الحدة، وهي الأزمة التي تجلت بوضوح في خسارة اليابان لمكانتها بوصفها صاحبة ثاني أضخم اقتصاد على مستوى العالم لمصلحة الصين أخيراً. وفي أوروبا كشفت المشاحنات بين الزعماء عن الافتقار إلى التضامن الذي تقوم عليه المثل الأوروبية، وأعطتنا صورة كاملة لاستمرار الأنانية الوطنية التي نجح المشروع الأوروبي في تعريف نفسه في مقابلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأخيرا، تسببت الأزمة في تحطيم الهيمنة الإيديولوجية التي كانت للغرب. في العقود السابقة كانت الأزمات المالية تنشأ عادة في البلدان ذات الاقتصاد الناشئ، وكان الغرب المرائي- والمؤسسات الغربية- يتعامل مع هذه الأزمات بكل صَلَف. ولكن هذه المرة، وبفضل عقيدة مرونة السوق والتصحيح الذاتي، تشكلت العاصفة في قلب الاقتصاد العالمي، الولايات المتحدة. والواقع أن الغريزة الطبيعية لدى العديد من الناس لاتزال، كما كانت الحال في الماضي، تنظر إلى الاقتصاد الأميركي، الذي يشرف على بقية العالم من برجه العاجي المؤسس على ناتج محلي إجمالي بلغ 14 تريليون دولار، باعتباره المحرك الأساسي للتعافي الاقتصادي العالمي. والحق أن الولايات المتحدة تحتفظ بميزة كبرى تتلخص في قدرتها على الإبداع، وتقدمها التكنولوجي الذي أحرزته، وتحليها بروح المغامرة التجارية الرائدة، وتفاؤلها الذي لا يكل ولا يمل.

ولكن الشكوك آخذة في التزايد. إذ إن هذه القوة الاقتصادية، التي وفرت للاقتصاد العالمي طيلة عقود من الزمان قدراً واثقاً من الاستقرار المهيمن، تعاني الآن أشد المعاناة في محاولة الاستمرار في الاضطلاع بهذه المهمة. والواقع أن الصناعات المدنية التي تفقد قدرتها التنافسية على نحو متزايد، والأعباء المترتبة على الالتزامات العسكرية في الخارج، وركود الأجور: كل ذلك يشير إلى أن العملاق الأميركي ربما أصبح منهكا.

والعلامة الأكثر إثارة للقلق رغم ذلك تتلخص في الديون العامة الأميركية المتنامية- التي بلغت الآن 95% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي من المنتظر طبقاً للتقديرات المتحفظة لمكتب المحاسبة العامة الرسمي أن ترتفع إلى 18.4 تريليون دولار بحلول عام 2018. وبإضافة تكاليف الضمان الاجتماعي وأنظمة الرعاية الطبية فإن الولايات المتحدة تصبح في مواجهة مستوى غير مسبوق من الديون في زمن السلم.

والمفارقة هنا أن الولايات المتحدة، في ظل تلاشي قوتها المهيمنة، لابد أن تعتمد على نحو متزايد على الدائنين الأجانب، وأولهم الصين، حتى تتمكن من البقاء على قدميها. ومن المؤسف أن الجمود السياسي في واشنطن لا يترك حيزاً يُذكَر من الأمل في إصلاح المشكلة، الأمر الذي يضيف إلى انطباع العملاق الذي تحولت قدماه إلى صلصال. والواقع أن البديل لعالم حيث تضمن أميركا الرخاء العالمي والاستقرار في ظل نظام ليبرالي هو الصراع المتزايد، الزاخر بالنزعات التجارية والحمائية وحروب العملة. ولن يتسنى للعالم أن يضمن نظاماً عالمياً يعمل بسلاسة إلا من خلال تسوية متعددة الأطراف بين الجهات الفاعلة الرئيسية - وهي القضية التي طُرِحَت في أواخر عام 2008 عندما سارعت مجموعة العشرين إلى ترقية منتداها التقني إلى قمة كامل مسؤولة عن الحوكمة العالمية. وفي ظل مشاركة كل الأسواق الناشئة الرئيسية، بدا الأمر وكأنه الوسيلة الأنجع لحشد الشرعية التي حُرِمَت منها مجموعة الدول السبع.

ولكن هل تتمكن مجموعة العشرين من الوفاء بوعدها؟ كما أظهرت لنا الفوضى التي عمت مؤتمر تغير المناخ الذي استضافته كوبنهاغن في ديسمبر الماضي، فإن عدد الأعضاء حول المائدة والخلافات التي نشأت بينهم- حتى بين مجموعة البلدان الناشئة- لا يبشر بالخير في المستقبل. و«حرب العملات» الحالية ليست أكثر من دلالة أخرى على الفوضى والاضطراب.

بطبيعة الحال، ونظراً لقوتها العسكرية المحضة وتحالفاتها العديدة، فإن الولايات المتحدة ستظل محتفظة بموقعها المتفرد على القمة في المستقبل المنظور. وفي حين تسببت الغطرسة والأزمة المالية الأخيرة في تقويض هذه «القوة العظمى» العالمية، فلم ينشأ أي نظام متعدد الأقطاب قادر على الحلول محل «الأحادية القطبية» الأميركية بعد زوالها. لقد أصبحت أميركا بمنزلة «القوة الافتراضية» لأن الصين، المنافس الأكثر ترجيحا، لاتزال باعترافها بعيدة عن مضاهاة الولايات المتحدة من حيث القوة الاقتصادية أو العسكرية.

ولكن الهيمنة العسكرية وحدها غير قادرة على ضمان استمرار السلطة، كما يذكرنا المستنقع الأفغاني كل يوم. وكما نجحت الولايات المتحدة في دمج الغرب في كيان واحد قائم على الازدهار والأمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فيتعين عليها الآن أن تبدأ في صياغة هيكل جديد للزعامة العالمية.

الحق أن هذه المهمة أشد صعوبة من المهمة التي اضطلعت بها أميركا في السنوات التي تلت عام 1945، وذلك بسبب نشوء عدد من القوى العالمية الطامحة ذات الفكر المستقل، وهي القوى التي لابد أن تُجمَع تحت راية نظام عالمي واحد. ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً- بوصفها المهندس الرئيسي للعولمة التي أيقظت الوعي في أنحاء العالم المختلفة ونبهتنا إلى ضرورة الإدارة الحكيمة للمنافع العامة العالمية- أن تستعين بكل مواردها الإبداعية، حتى بعد أن أصابها الوهن.

* دبلوماسي فرنسي سابق، وكان أستاذاً مساعداً بمعهد العلوم السياسية في باريس.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

يوريكو كويكي*

PROJECT SYNDICATE

الكرامة أو السقوط

كان العنوان الذي اختاره عالم الرياضيات الياباني ماساهيكو فوجيوارا لكتابه الذي صدر أخيراً والذي بلغت مبيعاته 3 ملايين نسخة هو "كرامة الدولة". ولقد احتدمت المناقشات حول هذا الكتاب في اليابان حتى أصبحت "الكرامة" كلمة شائعة على ألسنة الناس.

ليس من المستغرب أن تصبح كرامة اليابان الآن قضية مركزية. فالآن لحظة يتعين فيها على اليابان أن ترسم مسارها- فإما الانحدار أو الكرامة- كدولة في التعامل مع جارتها العملاقة الصين.

كانت مسألة العلاقات مع الصين قد تبلورت في شهر سبتمبر، حين ألقت قوات خفر السواحل اليابانية القبض على قبطان سفينة صيد صينية بعد اصطدام سفينته باثنين من قوارب الدورية اليابانية بالقرب من جزر سينكاكو، وهي جزء من اليابان وتقع داخل مياهها الإقليمية. وعلى الفور تصاعد التوتر بين اليابان والصين- التي تدعي ملكيتها للجزر- إلى عنان السماء.

لقد تبنت الحكومة اليابانية لسنوات عديدة مبدأ "الفتنة نائمة.. لعن الله من أيقظها" في التعامل مع النزاعات الإقليمية على الجزر، متجاهلة بذلك الاستفزازات المتكررة من جانب الصين و(تايوان). ولكن هذا التوجه انتهى مع انتخابات سبتمبر 2009، والتي بشرت بقدوم حكومة رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما المتوددة للصين. وكان هاتوياما ساذجاً إلى الحد الذي جعله يعلن على الملأ عن اعتزامه تحويل بحر الصين الشرقي إلى "بحر من الإخاء" تحت قيادة الصين. كما تسبب في حمل الولايات المتحدة، الحليف الأكثر أهمية لليابان، على فقدان الثقة في حكومته حين دعا إلى نقل القاعدة الجوية التابعة للولايات المتحدة في أوكيناوا إلى خارج اليابان.

ولم تعد الواقعية الدبلوماسية إلى اليابان بعد سقوط هاتوياما من السلطة في وقت سابق من هذا العام. فمازال خلفه ناوتو كان يعتقد أن اليابان بوسعها على نحو أو آخر أن تختار الخروج من التاريخ وهذه المنطقة المضطربة. وأثناء حديثه في إطار الاجتماع العام للأمم المتحدة في شهر سبتمبر من هذا العام، قال ناوتو كان إن حكومته تسعى إلى ترسيخ "مجتمع حيث تتضاءل المعاناة الإنسانية إلى أدنى حد ممكن". لقد أصبحت قضية الأمن الوطني تُعامَل وكأنها قضية ضئيلة الأهمية.

ومن ناحية أخرى تتبنى الصين تعريفاً خاصاً بها للكرامة، وهو تعريف ينظر إلى الجميع تقريباً في آسيا- باستثناء حكومة ناوتو كان- باعتباره مديناً لها بحق الهيمنة. والواقع أن الصين لم تعد تحاول حتى إخفاء رغبتها في فرض هيمنتها على منطقة الباسيفيكي. ويبدو أن الصين رأت في المواجهة بشأن جزر سينكاكو اختباراً للإرادة- وهو الاختبار الذي فشلت حكومة ناوتو كان فشلاً ذريعاً في اجتيازه. ففي الرد على رفض اليابان إطلاق سراح قبطان سفينة الصيد، أشارت الصين إلى أنها قد تستدعي سفيرها من طوكيو، وعلقت التبادل الثنائي على المستوى الوزاري، وألغت رحلات نحو عشرة آلاف صيني إلى اليابان.

والأدهى من ذلك أن السلطات الصينية اعتقلت أربعة من موظفي "فوجيتا"، وهي شركة بناء يابانية، لاشتباه في قيامهم بأعمال تجسس. وكان الأربعة في الصين لتنفيذ مشروع بتكليف من الحكومة اليابانية للتخلص من الأسلحة الكيماوية التي خلفتها القوات العسكرية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. كما هدد المسؤولون الصينيون بإمكان حظر تصدير بعض المواد الخام النادرة إلى اليابان- وهي المواد التي تشكل أهمية بالغة بالنسبة للعديد من عمليات التصنيع اليابانية- ويبدو أنهم نفذوا تهديدهم بشكل غير رسمي.

ولقد أذعنت إدارة ناوتو كان التي تفتقر إلى الخبرة والكفاءة الدبلوماسية، فأطلقت سراح قبطان سفينة الصيد قبل الأوان. ثم سعت حكومته إلى إلقاء اللوم على ممثل الادعاء المحلي الذي اعتقل القبطان رسميا. والواقع أن هذا الاستعراض للدبلوماسية المسلوبة الإرادة روعت العديد من اليابانيين، ونتيجة لهذا فقد هبط التأييد الشعبي لإدارة ناوتو كان إلى أدنى مستوياتها.

وكان الحظر الفعلي لتصدير العناصر النادرة- التي يشار إليها كثيراً بالفيتامينات الصناعية- بمنزلة ضربة رهيبة موجهة إلى الشركات اليابانية، التي تعتمد على الصين لإمدادها بنحو 97% من احتياجاتها. ومن بين مجموعة متنوعة من العناصر النادرة، يستخدم النيوديميوم والديسبروسيوم على نطاق واسع كمادة مغناطيسية تدخل في تصنيع المحركات الصديقة للبيئة والأجهزة المنزلية، في حين يستخدم الإربيوم كعامل مساعد في تصنيع الألياف البصرية، ويستخدم السيريوم كمادة جلخ لتلميع زجاج شاشات الكريستال السائل.

ولم يقتصر التهديد بحظر تصدير مثل هذه العناصر النادرة على اليابان، ذلك أن الصين تستحوذ على أكثر من 90% من الإنتاج العالمي من هذه العناصر، أو ما يقرب من 120 ألف طن. ولكن لا ينبغي لهذا أن يشكل تهديداً على الإطلاق، وذلك لأن العالم يحتوي على احتياطيات وفيرة من هذه العناصر. بل إن هذه العناصر النادرة ليست نادرة إلا لأنها موزعة بكميات صغيرة ولابد من استخراجها من خامات أخرى، وهي عملية تستهلك الوقت. والواقع أن مناجم العناصر النادرة موجودة في أنحاء العالم المختلفة. وتسيطر الصين على السوق العالمية لأن أرضها تحتوي ببساطة على كميات وفيرة من العناصر النادرة بالقرب من السطح.

لا شك أن الصين لديها أيضاً وفرة من الأيدي العاملة الرخيصة لمعالجة الخام. وتحتوي العناصر النادرة في جنوب الصين- كلها باستثناء تلك التي تستخرج من مناطق منغوليا الداخلية- على مواد مشعة تشكل تهديداً كبيراً لصحة الإنسان والبيئة. وقد تخشى البلدان الأخرى تأثير هذه العناصر على صحة العاملين في مجال معالجة العناصر النادرة، ولكن يبدو أن هذا أمر غير وارد في الصين.

وفي مواجهة خفض الأسعار بطريقة عدوانية من جانب منتجي العناصر النادرة في الصين، أغلِقَت العديد من المناجم في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان العالم على مر السنين. وحتى قبل حادثة سفينة الصيد، كانت الصين تحاول تنظيم العناصر النادرة، فصنفتها باعتبارها موارد استراتيجية. ويزعم المسؤولون الصينيون أن قلقهم إزاء الاستغلال المفرط والتصدير غير المشروع للعناصر النادرة دفعهم إلى تنظيم الصناعة بقدر أكبر من الإحكام. ولكن هذه التنظيمات، حين تقترن بالتسعير العدواني الذي تتبناه الصين، تشير إلى الرغبة في تأكيد السيطرة الاحتكارية، والحظر الفعلي للصادرات من العناصر النادرة إلى اليابان يبدو كمحاولة لاختبار الفوائد التي قد تترتب على هذا الاحتكار الذي يلوح في الأفق. بيد أن هذا التحرك الصيني وضع بقية العالم في حالة تأهب. حيث بدأت العديد من البلدان الآن في التخطيط لإنتاج العناصر النادرة أو بدائل لها، والتعجيل بالجهود الرامية إلى تطوير التقنيات الخالية منها.

ولكن الصين لديها دافع آخر لتضييق الخناق على الصادرات من العناصر النادرة: فهي تريد إرغام شركات التكنولوجيا الفائقة على العمل في الصين، حتى تتمكن الشركات المحلية من استيعاب تقنيات هذه الشركات. ولقد قال أحد كبار المسؤولين عن شركة صينية: "على الرغم من تقييد الصادرات من العناصر النادرة، فإن الشركات اليابانية لاتزال قادرة على تأمين احتياجاتها منها من خلال إطلاق عملياتها في الصين".

إذا كان هناك أي رد على هذا الابتزاز بالشكل الذي يحفظ لليابان كرامتها، فمن غير المرجح أن تجد حكومة ناوتو كان إلى مثل هذا الرد.

* وزيرة الدفاع ومستشارة الأمن القومي في اليابان سابقاً.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»